الأمم المتحدة

S/2001/1270

مجلس الأمن

Distr.: General
27 December 2001
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

تلقت اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب التقرير المرفق الذي قدمته الصين تنفيذا لأحكام الفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة لمجلس الأمن (انظر المرفق).

(توقيع) جيريمي غرينستوك
رئيس اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب

310102 310102 01-72108 (A)
0172108

مرفق

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلق بمكافحة الإرهاب من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير حكومة جمهورية الصين الشعبية تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلق بمكافحة الإرهاب.

(توقيع) شين غووفنغ
القائم بالأعمال بالنيابة والسفير
البعثة الدائمة للصين

ضميمة

تقرير مقدم من الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)

لم تنفك الصين تدعو بثبات إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وهي تؤيد تنفيذ قرارات مجلس الأمن بدقة. وفور اعتماد مجلس الأمن قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، طلبت وزارة خارجية الصين إلى جميع الإدارات الحكومية، والحكومات الشعبية للمقاطعات، والبلديات، والمناطق المستقلة ذاتيا، والمنطقتين الإداريتين الخاصتين هنغ كنغ وماكاو، أن تقوم بتنفيذ جميع أحكام القرار تنفيذا شاملا وسريعا ودقيقا. وقد اتخذت كافة الإدارات والحكومات المحلية، وحكومتا منطقتي هنغ كنغ وماكاو الإداريتين الخاصتين التدابير المناسبة لتنفيذ ذلك القرار. والصين مستعدة أيضا لدراسة تجارب وطرائق البلدان الأخرى، وللتعلم منها بغية تقييم التدابير التي تتخذها في هذا المجال وتحسينها إلى أقصى حد.

وينبغي ملاحظة أن حكومة الصين المركزية، وفقا لمبدأ ''بلد واحد ونظامان''، مسؤولة عن إدارة الشؤون الخارجية التي تكون أي من منطقتي هنغ كنغ وماكاو الإداريتين الخاصتين طرفا فيها في حين تتمتع المنطقتان بسلطتهما الخاصة في مجالات الإدارة، والتشريع، والقضاء المستقل، وإصدار الأحكام النهائية. وحكومتا المنطقتين الإداريتين الخاصتين مسؤولتان عن الحفاظ على النظام العام، ويمكنهما أيضا، بناء على إذن من الحكومة المركزية، أن تعالجا مسائل متعلقة بالشؤون الخارجية وفقا لتقديرهما. ولهذا السبب، فإن التدابير المحددة التي تتخذها الحكومة المركزية وحكومتا المنطقتين الإداريتين الخاصتين لهنغ كنغ وماكاو فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) قد تكون متباينة. وبالتالي، فإن التدابير التي اتخذتها في هذا الصدد الحكومة المركزية وحكومتا منطقتي هنغ كنغ وماكاو الإداريتين الخاصتين سيجري تناولها بصورة منفصلة في هذا التقرير.

ووفقا لاستفسارات لجنة مكافحة الإرهاب فيما يتصل بالمضمون، سيتناول هذا التقرير، أولا، التدابير التي اتخذتها سلطات الحكومة المركزية بخصوص تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهي كما يلي:

١ - الفقرة ١ من منطوق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١):

الفقرة الفرعية (أ) - منع وقمع الأعمال الإرهابية.

(ما هي التدابير، إن وجدت، لمنع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية بالإضافة إلى تلك المدرجة في ردودكم على الأسئلة من ١ (ب) إلى (د)؟)

- في السنوات الأخيرة، أصدرت حكومة الصين المركزية سلسلة من القوانين واللوائح المتعلقة بغسل الأموال، بما في ذلك تدابير لتنظيم الحسابات المصرفية، وتدابير لتنظيم الحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية في الخارج، ومذكرة متعلقة بالمدفوعات النقدية الكبرى، وقواعد متعلقة بتسجيل وتدوين المدفوعات النقدية الكبرى، وقواعد متعلقة باستخدام الأسماء الحقيقية بانتظام في حسابات الادخار الشخصية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أنشأ مصرف الشعب الصيني فرقة عمل خاصة لمكافحة غسل الأموال وكلفها بالقيادة والتوزيع الموحدين لعمليات غسل الأموال في كامل النظام المصرفي الصيني. ويجري حاليا أيضا تكثيف الجهود لتنقيح اللوائح التي تحكم إدارة النقدية، ومن أجل إقامة نظام للإبلاغ عن المعاملات النقدية المشتبه فيها، يتواصل حاليا بصورة حثيثة إنشاء مركز لمراقبة المعاملات المالية والمدفوعات لمنع غسل الأموال.

- وبغية مكافحة الأنشطة الإرهابية الإجرامية بمزيد من الصرامة والفعالية، تنظر السلطات الحكومية المركزية حاليا في تنقيح القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وستجتمع اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعب الوطني في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لمناقشة مشاريع التنقيحات ذات الصلة.

- وترأس هنغ كنغ حاليا فرقة العمل المعنية بغسل الأموال. وبغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، وسَّعت فرقة العمل حديثا نطاق عملياتها في مجال غسل الأموال ليشمل مكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية. وقد وضعت سلطات هنغ كنغ المالية نصوص قواعد تنظيمية لوقف غسل الأموال الآتية من الرشاوي وطلبت إلى جميع الإدارات ذات الصلة أن تضطلع بتنفيذها تنفيذا صارما.

الفقرة الفرعية (ب) – تجريم قيام رعايا هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية؛

(ما هي الجرائم والعقوبات في بلدكم المتعلقة بالأنشطة المدرجة في هذه الفقرة الفرعية؟)

- تنص المادة ١٢٠ من القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية، صراحة، على أن كل من ينشئ أو يقود منظمة إرهابية أو يشترك في أنشطتها يجب أن يُحكم عليه بالسجن لمدة أدناها ثلاث سنوات وأقصاها عشر سنوات، بوصف ذلك حكما غير قابل للتخفيف، ويجب أن يصدر ضد كل مشارك آخر حكم بالاعتقال الجنائي أو

بالوضع تحت رقابة السلطات العامة لمدة أقصاها ثلاث سنوات، بوصف ذلك حكما غير قابل للتخفيف. وكل من يرتكب هذه الجنايات ويرتكب أيضا جريمة القتل أو استعمال المتفجرات أو الاختطاف يجب أن يعاقب وفقا للوائح التي تحكم المعاقبة على الجرائم المتعددة. وتنص المادتان ١٠٧ و ١١٢ على أن تمويل الأنشطة الإجرامية التي تضر بأمن الدولة يشكل جريمة، وتحددان الجزاءات المناسبة. ويمكن تطبيق كل اللوائح أعلاه على تمويل الأنشطة الإرهابية.

- وبموجب قوانين منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة، يصنف تمويل الإرهاب، والأنشطة المتصلة به، بوصفه جريمة، وذلك بصورة غير مباشرة. وسيعيد التشريع الجاري إعداده حاليا تصنيف هذه الأنشطة بوصفها فئة محددة من فئات الجرائم.

- وتنص المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة على فرض أحكام بالسجن لفترات تتراوح بين عشرة أعوام وعشرين عاما على من ينشؤون أو يؤسسون مجموعات أو منظمات إرهابية أو ينضمون إليها أو يمولونها. وكل من يرتكب هذه الجنايات بالإضافة إلى جريمة القتل، أو استعمال المتفجرات، أو إطلاق مواد سامة، تُزاد بنسبة الثلث العقوبة الدنيا أو القصوى المفروضة عليه. وتنص المواد ٢٨٦ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٢ من القانون ذاته على أن التحريض على الأعمال الإرهابية أو المساعدة على ارتكابها أو التخطيط له أفعال يعاقب عليها القانون. وبالتالي فإن قانون عقوبات ماكاو يجرم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي نشاط يتم القيام به دعما للإرهاب. وتنظر سلطات المنطقة الإدارية الخاصة حاليا في تشريع يصنف بالتحديد تقديم المساعدة المالية للأنشطة الإرهابية في فئة الجرائم الجسيمة.

الفقرة الفرعية (ج) – القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها؛ أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص؛ أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم، بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات؛

(ما هي التشريعات والإجراءات المتبعة لتجميد الحسابات والأصول المالية في المصارف والمؤسسات المالية؟ ويستحسن أن تقدم الدولة أمثلة على أي إجراء ذي صلة تم اتخاذه)

- تشمل القوانين الرئيسية المتعلقة بمراقبة مصادر أصول الإرهابيين، والتي تتولى الحكومة المركزية إنفاذها، قانون المصارف التجارية لجمهورية الصين الشعبية، وكذلك لوائحها التي تحكم الرقابات على العملات الأجنبية، وإدارة ، ولوائحها المؤقتة التي تحكم المعاملات النقدية.

- ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ولأحكام القوانين الصينية ذات الصلة، عممت وزارة خارجية الصين قائمة بأسماء منظمات وأشخاص يشتبه في مشاركتهم في أنشطة إرهابية على جميع الإدارات الحكومية وحكومات الأقاليم والسلطات البلدية وحكومتي المنطقتين الإداريتين الخاصتين لهنغ كنغ وماكاو، وهي قائمة وضعتها لجنة مجلس الأمن ذات الصلة المعنية بالجزاءات. وقد أمرت الإدارات المعنية جميع المصارف والمؤسسات المالية، وكذلك الفروع الصينية للمصارف التي يملكها أجانب، بأن تحقق في الممتلكات وتحركات رأس المال للمنظمات والأشخاص المذكورين في القائمة، وبأن تجمدها فورا وتبلغ الحكومة إذا تم اكتشاف أي أصول مشبوهة. بيد أن وزارة الخارجية لم تتلق بعد أي تقرير عن الحالة في هذا الشأن. وتجري حاليا مكاتب فروع المصارف التجارية الصينية في الخارج تحقيقاتها بناء على طلب السلطات التنظيمية المحلية وستقدم تقارير عن النتائج.

- وفي منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة، يتعين على أي شخص لديه علم، أو اشتباه، بأن ممتلكات قد أتت من جريمة تخضع لإجراءات المقاضاة، أو أن استخدامها ينطوي على ارتكاب جريمة تخضع لإجراءات المقاضاة أو يبدو أنه ينطوي على ذلك، أن يبلغ الشرطة ووحدة المخابرات المالية المشتركة بذلك. ويظل هذا الالتزام قائما حتى لو لم تُرتكب الأفعال الإجرامية في هنغ كنغ ذاتها. وهو التزام يتحمله أيضا المحامون والمحاسبون.

وتنص اللوائح التي تنظم المقاضاة عن الجرائم المنظمة والجسيمة ومصادرة عائداتها والتي أصدرتها منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة على أن الأصول المالية لأي شخص متهم بارتكاب جريمتي غسل أموال الرشاوي والقيام بأنشطة إرهابية يمكن أن تصادر فورا. ووفقا للوائح هنغ كنغ المتعلقة بالمساعدة القانونية التبادلية في المسائل الجنائية، يجوز أيضا للمنطقة الإدارية الخاصة أن تقوم بإنفاذ أوامر المحاكم الصادرة عن سلطات قضائية في الخارج لمصادرة الأصول المالية ذات الصلة للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة الإرهاب. وقامت حكومة المنطقة الإدارية الخاصة أيضا، وفقا للرسالة السيارة التي أصدرتها الحكومة المركزية، بإحالة قائمة الأشخاص والكيانات إلى جميع إداراتها وأمرتها بالتدقيق في سجلاتها وبإبلاغ وحدة

المخابرات المالية المشتركة بأية حسابات ومعاملات مشبوهة. وفضلا عن ذلك، اقترحت حكومة المنطقة الإدارية الخاصة نص تشريع يخول تجميد أصول كل الإرهابيين.

- ويتضمن كل من قانون الإجراءات الجنائية وإطار قانون النظام المالي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة مبادئ توجيهية إجرائية لتجميد الأصول. ويجوز قانونا أن تصدر الحكومة أمرا قضائيا بتجميد أي أصول تكون، أو يحتمل أن تكون، مرتبطة بفعل غير قانوني معين. وتقوم حاليا حكومة المنطقة الإدارية الخاصة بتقديم تشريع مقترح يقضي بجواز تجميد الأصول بصورة آلية دون حاجة إلى أمر من محكمة إذا ثبت أن الأصول المعنية ملك لإرهابيين. ووفقا للرسالة السيارة التي أصدرتها الحكومة المركزية، طلبت حكومة المنطقة الإدارية الخاصة أيضا إلى سلطات ماكاو المالية أن تقوم بالتفتيش عن أصول الإرهابيين على أساس القائمة التي قدمها مجلس الأمن؛ ولم يتم حتى الآن الكشف عن أي إرهابيين.

الفقرة الفرعية (د) – تحظر على رعايا هذه الدول أو على أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون أو يشاركون في ارتكابها، أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو للأشخاص والكيانات التي تعمل باسم هؤلاء الأشخاص أو بتوجيه منهم؛

(ما هي التدابير المتبعة لحظر الأنشطة المدرجة في هذه الفقرة الفرعية؟)

- طلبت الحكومة المركزية إلى الشركات والمؤسسات الصينية المعنية أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا دقيقا وأن تمتنع عن إقامة أية اتصالات اقتصادية أو تجارية مع طالبان. وتتوخى الصين باستمرار أيضا الحذر الشديد فيما يتعلق بالبنود البريدية الموجهة إلى إيران أو الواردة منها عبر قنوات غير تجارية.

- وتحظر لوائح منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة المتعلقة بجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على أفغانستان المدفوعات إلى طالبان، وأسامة بن لادن، والمنظمات أو الأشخاص المرتبطين بهما. واقترحت المنطقة الإدارية الخاصة أيضا تشريعا يوسع نطاق تدابير الحظر ذات الصلة لكي يشمل جميع الإرهابيين.

- وتشمل المواد المقدمة آنفا في إطار الفقرة ١ من منطوق القرار التدابير ذات الصلة بهذه الفقرة الفرعية والتي اتخذتها منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

٢ - الفقرة ٢ من المنطوق:

الفقرة الفرعية (أ) - الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح؛

(ما هي التشريعات أو التدابير الأخرى المتبعة لتنفيذ هذه الفقرة الفرعية؟ وما هي بخاصة الجرائم في بلدكم التي تحظر '١' تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية و '٢' تزويد الإرهابيين بالسلاح؟ وما هي التدابير الأخرى التي تساعد في منع هذه الأنشطة؟)

إن القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الشرطة والقواعد التنظيمية التي تحكم استخدام شرطة الشعب لمعدات الشرطة والأسلحة، والقانون العرفي والقانون المتعلق بالتجمعات والمسيرات والمظاهرات لجمهورية الصين الشعبية، تحرم كلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة تنظيم أو قيادة الأنشطة الإرهابية أو المشاركة فيها وتجنيد أعضاء المجموعات الإرهابية، وهي تحدد جزاءات على القيام بذلك. ومن بين العقوبات المنصوص عليها الأحكام الجزائية للمادة ٢٤٩ من القانون الجنائي المتعلقة بإثارة الكراهية والتمييز الإثنيين، والمادة ٢٩٤ المتعلقة بجرائم تنظيم أو قيادة منظمة سرية إجرامية أو المشاركة بنشاط فيها ودخول الإقليم الصيني لإنشاء منظمة سرية، والمادة ٣٠٠ المتعلقة باستغلال طوائف الشعوذة، والجمعيات السرية والمنظمات الدينية الشيطانية لعرقلة إنفاذ القانون، وهي أحكام يمكنها جميعا أن تشمل تجنيد أعضاء المجموعات الإرهابية.

- ولم تنفك الصين أبدا تنهض، على نحو دقيق ومسؤول، بالواجبات التي التزمت بها في مجال منع انتشار الإرهاب وهي، فضلا عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، قد أصدرت مجموعة من القواعد التنظيمية التي تحكم الصادرات والتي تحظر بصرامة السماح بأن تقع التكنولوجيات والموارد ذات الصلة في أيدي إرهابيين. وتجرم المواد ١٢٥ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٣٠ و ١٥١ من القانون الجنائي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تزويد الإرهابيين بالأسلحة. وتقوم الصين، بصورة صارمة أيضا، بإنفاذ أحكام قرارات الجزاءات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص أفغانستان.

- وتشمل التشريعات الرئيسية لمنطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة المتعلقة بموضوع هذه الفقرة الفرعية المادة ٢٢ من القانون المتعلق بالجمعيات، التي تجرم تحريض أو استدراج أو دعوة الآخرين لكي يصبحوا أعضاء في منظمات جماهيرية غير مشروعة أو لكي يساعدوا في إدارة تلك المنظمات. وتتمثل العقوبة القصوى المفروضة على مرتكبي الجرائم المذكورة آنفا في غرامة قدرها ٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات هنغ

كنغ والسجن لمدة سنتين. ويمكن أن تطبق هذه الفئة أيضا على تجنيد أعضاء المنظمات الإرهابية. وتحظر لوائح هنغ كنغ المتعلقة بإنفاذ حظر الأمم المتحدة لشحنات الأسلحة إلى أفغانستان تزويد بن لادن والمنظمات والأشخاص المرتبطين به بالأسلحة؛ ويشمل تشريع إضافي هادف إلى منع وقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين القواعد التنظيمية التي تحكم الواردات والصادرات وأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النارية والمتفجرات، والأصناف الخطرة، والأسلحة، وما إلى ذلك.

- وعلى النحو الموصوف آنفا، فإن القانون الجنائي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة يجرم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تقديم أي نوع من أنواع الدعم للأعمال الإرهابية؛ ويشمل هذا، بالطبع، تجنيد الأفراد للعمل في مجموعات إرهابية، وتزويدهم بالأسلحة، وما إلى ذلك. وفضلا عن ذلك، فإن لوائح منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التي تحكم الأسلحة النارية والمتفجرات يمكن أن تستخدم لمنع وقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين.

الفقرة الفرعية (ب) - اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات؛

(ما هي الخطوات الأخرى المتخذة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، وما هي بخاصة آليات الإنذار المبكر المتوافرة التي تتيح تبادل المعلومات مع الدول الأخرى؟)

- أصدرت الإدارة الوطنية للطيران المدني رسائل سيارة مستعجلة تتعلق بتعزيز أمن الفضاء الجوي وكفالة أمن الطيران المدني بصورة فعالة من خلال إجراءات فاعلة لمنع أعمال العنف والأعمال الإرهابية والتصدي لها بحزم، وقد اشتركت مع وزارة الأمن العام في نشر مذكرتها الخاصة بأمن الطيران المدني على الجمهور العام، وهي مذكرة تم ترويجها في كافة أنحاء البلد عن طريق وسائط الإعلام. وتدعو المذكرة إلى توسيع نطاق التفتيشات الأمنية، وزيادة معدل متابعة التفتيشات الجسدية للركاب وفحص الحقائب بالنسبة للرحلات الدولية، وتحقيق نسبة ١٠٠ في المائة لمعدل تفتيش الحقائب، فضلا عن الحظر التام لحمل السكاكين أيا كان نوعها أثناء الرحلات من الولايات المتحدة إلى بيجين وشنغهاي وعلى متن كل الطائرات المتوجهة من الصين إلى الولايات المتحدة. وهي تدعو أيضا إلى تعزيز العمل المضطلع به للتعرف على الأشخاص المشتبه فيهم واحتجازهم، والتحقق من خلفيات الأشخاص المحتجزين، وإجراء عمليات تدقيق في الوقت المناسب، في قوائم المحتجزين مقارنة بقوائم الركاب المسافرين في ذلك اليوم. وهي تدعو كذلك إلى تحقيق زيادة كبيرة في

معدلات تفتيش الحقائب والتفتيش الجسدي للركاب من طرف موظفي السلطات الصينية، على ألا ينخفض أبدا معدل هذه التفتيشات دون مستوى ٥٠ في المائة، ويجوز القيام بتفتيش كامل لجميع الركات وأمتعتهم، عند الاقتضاء، في حالة أي رحلة معينة.

وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ووفقا للرسالة السيارة التي أصدرتها الإدارات الحكومية الوطنية المعنية، وجهت سلطات الجمارك الصينية رسائل مستعجلة عن طريق الفاكس دعت فيها وكالات جمارك جميع الموانئ إلى تحسين طرائق الاضطلاع بتفتيشات دون قرار تحديد مسبق والتحقق من تصاريح الحمولة مع مقارنتها بالبنود التي تتضمنها الحاويات. ونظرا لانتشار حوادث إرسال مادة الأنتراكس بالبريد في بعض البلدان، طلبت سلطات الجمارك كذلك لسلطات الجمارك في جميع الموانئ أن توسع نطاق تفتيشاتها للبريد القادم وللبريد المستعجل ولأمتعة الركاب القادمين من الخارج، وبصورة خاصة للبريد والركاب القادمين من البلدان المتضررة؛ وفي حالة العثور على أي مواد مشتبه فيها، يتعين توجيه إخطار فوري لمكتب التفتيش المحلي المعني بالحجر الصحي وإجراء التفتيشات المناسبة بالتشاور الوثيق مع ذلك المكتب وإبلاغ سلطات الجمارك بنتائج تلك التفتيشات. وطلب أيضا لكل نقطة جمارك أن تكفل وجود معدات السلامة وعدة الحماية جاهزة لموظفيها وأن توسع نطاق مكافحتها للإرهاب وتعمل على تحقيق الانتظام والتوحيد لإجراءات عملها. وستتعاون سلطات الجمارك الصينية مع المنظمة العالمية للجمارك من أجل توسيع نطاق مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الجمركي الدولي.

- وفي ميدان مكافحة الإرهاب الدولي، لم تنفك الصين، منذ أمد بعيد، تتعاون بفعالية مع البلدان الأخرى، وذلك بالخصوص في إطار منظمة شنغهاى للتعاون. وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عززت الصين علاقاتها مع البلدان الأعضاء في المنظمة، وكذلك مع البلدان المتضررة.

- وأقامت الصين شبكة عريضة للتعاون القضائي الدولي. وقد وقعت الصين حتى الآن معاهدات للتعاون الثنائي في المسائل الجنائية والقضائية مع ٢٦ بلدا؛ ويمكن استخدام هذه المعاهدات في التعاون الدولي لمكافحة الجرائم الإرهابية. وفضلا عن ذلك، فوفقا للتشريع الصيني ذي الصلة واستنادا إلى مبدأ المعاملة بالمثل، يمكن للصين أن تشرع في التعاون دوليا مع جميع البلدان في ميداني تسليم الأشخاص والمساعدة في المسائل الجنائية والقضائية.

- ولحكومة منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة علاقات وثيقة مع قنصليات جميع البلدان الممثلة في هنغ كنغ، وهي تتبادل معها المعلومات بشأن الإرهاب. وقد عززت سلطات شرطة هنغ كنغ بالفعل الأحكام الأمنية المتعلقة بعدد من المواقع غير المحصنة في المنطقة الإدارية الخاصة وهي مواقع تشكل أهدافا محتملة للهجمات، وكذلك بالهياكل الأساسية ذات الأهمية الحيوية، ووضعت آلية فعالة لتبادل المعلومات بشأن الإرهابيين عن طريق شبكة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، فضلا عن الترتيبات الثنائية مع وكالات إنفاذ القانون في الخارج. ولشرطة هنغ كنغ علاقات وثيقة مع وكالات أخرى لإنفاذ القانون داخل البلد وخارجه، وهي تتابع عن كثب تطور الحالات وتقيم باستمرار مستويات الخطر. ولوكالات أخرى معنية بإنفاذ القانون في منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة أيضا ترتيبات فعالة لتقاسم معلومات المخابرات مع نظيراتها في الخارج.

- وللحكومة المركزية آلية تشاور مع حكومتي منطقتي هنغ كنغ وماكاو الإداريتين الخاصتين تجتمع على أساس نصف سنوي بغية تنسيق جهود الأطراف الثلاثة في مكافحة الجريمة. وقد تبادل المشاركون في الاجتماع الأخير المعلومات في مجال المخابرات، والتجارب، وعززوا التعاون فيما بينهم.

- وفي أثناء السنوات العديدة الأخيرة، عززت حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تدريب موظفيها المعنيين بمكافحة الإرهاب. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقدت دورة تدريبية مشتركة مع البرتغال في مجال مكافحة الإرهاب، وهي تخطط حاليا للتعاون مع الولايات المتحدة في ميدان التدريب على مكافحة الإرهاب. وماكاو مستعدة للعمل مع جميع البلدان من أجل تعزيز التعاون في مواجهة الإرهاب.

الفقرة الفرعية (ج) - عدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها، ولمن يوفرون الملاذ الآمن للإرهابيين؛

(ما هي التشريعات أو الإجراءات المتبعة لعدم توفير الملاذ الآمن للإرهابيين، كقوانين إبعاد أو طرد الأشخاص المشار إليهم في هذه الفقرة الفرعية؟ ويستحسن أن تقدم الدول أمثلة على أي إجراء ذي صلة تم اتخاذه).

- إن قانون جمهورية الصين الشعبية لمراقبة دخول الأجانب وخروجهم ينص بوضوح على أن الأجانب الذين يعتبرون قادرين على ارتكاب عنف أو أفعال إرهابية يجب أن يمنعوا من دخول البلد.

- وقد أنشأت الصين بالفعل شبكة دولية عريضة للتعاون في المسائل القضائية. وحتى اليوم، وقعت الصين معاهدات للمساعدة الثنائية في المسائل الجنائية والقضائية مع ٢٦ بلدا. ووفقا للتشريع الصيني ذي الصلة واستنادا إلى مبدأ المعاملة بالمثل، يمكن للصين أن تشرع في تعاون دولي مع جميع البلدان في مجالي تسليم الأشخاص والمساعدة في المسائل الجنائية والقضائية.

- ويتوفر أساس قانوني لقيام منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة بعدم السماح للإرهابيين بالحصول على ملاذ آمن في أحكام لوائح المنطقة الإدارية الخاصة المتعلقة بالفارين من العدالة والمتصلة بتسليم الإرهابيين، والأحكام المتصلة بالمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجنائية وتلك المتصلة بعدم السماح للإرهابيين بدخول المنطقة الإدارية الخاصة.

- وتمنع قوانين منطقة ماكاو الإدارية الخاصة المجرمين من دخول المنطقة. وتقوم المنطقة الإدارية الخاصة حاليا بالنظر في تعزيز التشريع ذي الصلة.

الفقرة الفرعية (د) - منع من يمولون أو يدبرون أو ييسرون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من استخدام أراضيها في تنفيذ تلك المآرب ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول؛

(ما هي التشريعات أو الإجراءات القائمة لمنع الإرهابيين من العمل ضد دول أخرى أو مواطنين آخرين انطلاقا من إقليمكم؟ وسيكون من المفيد لو قدمت الدول أمثلة عن أي أعمال تم القيام بها).

- على نحو ما ذُكر آنفا، أقامت الصين بالفعل شبكة دولية عريضة للتعاون في المسائل القضائية ويمكنها أن تشرع في تعاون دولي مع كل البلدان في مجالي تسليح الأشخاص والمساعدة في المسائل القضائية، بغية منع الإرهابيين من استخدام الإقليم الصيني لارتكاب أعمال إرهابية ضد دول أخرى أو مواطني تلك الدول.

- وينص قانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بمراقبة دخول الأجانب إلى البلد ومغادرتهم له، بوضوح، على أن الأجانب الذين يزورون، أو يحرفون، أو يستخدمون على أساس الاحتيال، أو ينقلون، أو يشترون ويبيعون التأشيرات أو أوراق الاعتماد الأخرى، سيمنعون من دخول إقليم الصين أو مغادرته وسيتم إخضاعهم للمساءلة بموجب القانون. ويمكن استخدام هذا الحكم لمنع الإرهابيين من مغادرة الصين للقيام بأنشطة إرهابية.

- وستشمل فئة جنايات تمويل الإرهاب التي تتأهب هنغ كنغ لتوسيع نطاقها تقديم الدعم في هنغ كنغ لأنشطة إرهابية في الخارج. ويمكن أن تقدم هنغ كنغ المساعدة القانونية في الخارج وفقا للقواعد التنظيمية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. ويجوز تسليم المجرمين بموجب القواعد التنظيمية المتعلقة بالفارين من العدالة. وللمنطقة الإدارية الخاصة أيضا قوانين فعالة تحكم دخول البلد ونظام لوضع قوائم القادمين لأغراض المراقبة. وفضلا عن ذلك، تنص القواعد التنظيمية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل (الضوابط على تقديم الخدمات) على أن تقديم أي خدمة في هنغ كنغ متصلة بأسلحة الدمار الشامل يشكل جريمة، وهي بذلك تمكن من القيام على نحو فعال بمنع الإرهابيين من استخدام المنطقة الإدارية الخاصة للاضطلاع بأنشطة إرهابية ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول.

- وقد تمت آنفا تغطية التدابير التي اتخذتها منطقة ماكاو الإدارية الخاصة فيما يتعلق بموضوع هذه الفقرة الفرعية. وقد اعتُبر أن الجملة ''تهدد أشخاصا، أو مجموعات أشخاص أو السكان عامة'' الواردة في الفقرة ٢ من قانون ماكاو الجنائي المتعلقة بالمجموعات أو المنظمات الإرهابية تشمل شعوب البلدان والمناطق الأخرى. وفضلا عن ذلك، ينص القانون الجنائي أيضا على حق الاختصاص خارج حدود الولاية الوطنية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في الخارج، وهو بالتالي يمكن أن يطبق على الجرائم المرتكبة في الخارج والتي تندرج في نطاق المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ من القانون الجنائي.

الفقرة الفرعية (هـ) – كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة وكفالة إدراج الأعمال الإرهابية في القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة وكفالة أن تعكس العقوبات على النحو الواجب جسامة تلك الأعمال الإرهابية، وذلك بالإضافة إلى أي تدابير أخرى قد تتخذ في هذا الصدد؛

(ما هي الخطوات التي اتخذت لاعتبار الأعمال الإرهابية أعمالا إجرامية خطيرة ولكفالة أن يعكس العقاب خطورة هذه الأعمال الإرهابية؟ الرجاء تقديم أمثلة على أي إدانات والحكم الصادر فيها).

- ينص القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية على فرض عقوبات مناسبة على مرتكبي الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون عموما. وتنظر الحكومة الصينية حاليا في تعديل القانون الجنائي بهدف مكافحة الأنشطة الإرهابية بمزيد من الصرامة.

- وفي منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة، كثيرا ما تصنف الجرائم التي يرتكبها بصورة عامة الإرهابيون بوصفها جرائم جسيمة، ولم ينفك مرتكبوها يتعرضون إلى فرض جزاءات مناسبة عليهم. وعلى سبيل المثال، فإن أي شخص ينتهك المادة ٥٣ من التشريع المتعلق بالأفعال الجنائية من خلال استخدام متفجرات قادرة على إلحاق ضرر بالأرواح أو الممتلكات يمكن أن يُسجن مدى الحياة في حالة إدانته بموجب إجراءات المقاضاة. وفضلا عن ذلك، تخطط المنطقة الإدارية الخاصة لوضع نص تشريع لمكافحة الإرهاب في أوائل عام ٢٠٠٢ سيحدد بإيجاز معنى تعبير الأفعال الإرهابية وسيضع تعاريف جديدة للجرائم الإرهابية، فضلا عن تحديد الجزاءات التي ستنعكس فيها على النحو المناسب جسامة هذه الأفعال.
- وقد تمت بالفعل في الردود على الأسئلة السابقة تغطية التدابير ذات الصلة التي اتخذتها منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

الفقرة الفرعية (و) – تزويد كل منها الأخرى بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات القانونية؛

(ما هي الإجراءات والآليات القائمة لمساعدة الدول الأخرى؟ الرجاء تقديم أي تفاصيل متاحة عن كيفية استخدامها عمليا).

- على نحو ما ذُكر آنفا، يمكن أن تقوم الصين بتبادل المعلومات مع بلدان أخرى وأن تقدم لها مساعدة قانونية وفقا لتشريعها المحلي ولأحكام الاتفاقات الثنائية ذات الصلة مع تلك البلدان.
- وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عززت السلطات المركزية الآليات والهياكل الداخلية لمكافحة الإرهاب، ولم تنفك وزارات الأمن العام، وأمن الدولة، والدفاع الوطني، والخارجية، تعقد اجتماعات التنسيق بصورة متواترة لمناقشة طرق معالجة قضايا مكافحة الإرهاب والنشر الموحد ذات الصلة. وبقيادة وزارة الخارجية، أجرت الحكومة المركزية مناقشات مع الولايات المتحدة، وروسيا، والهند، بشأن مكافحة الإرهاب، وستستهل أيضا مبادلات متصلة بمكافحة الإرهاب مع أعضاء الاتحاد الأوروبي ومع بلدان عربية.
- وعلى نحو ما ذُكر سابقا، يمكن أن تقدم منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة مساعدة لسلطات قضائية أخرى في ميداني التحقيق والتقاضي الجنائيين.

- وتشرع حاليا منطقة ماكاو الإدارية الخاصة في التعاون القضائي مع ولايات قضائية أخرى في إطار التقيد الصارم بالقانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة وبقانون الإجراءات الجنائية لماكاو.

الفقرة الفرعية (ز) – منع تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق فرض ضوابط فعالة على الحدود وعلى إصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر وباتخاذ تدابير لمنع تزوير وتزييف أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر أو انتحال شخصية حامليها؛

(كيف تمنع عمليات المراقبة على الحدود في بلدكم حركة الإرهابيين؟ وكيف تدعم إجراءات إصدار أوراق الهوية ووثائق السفر هذا الأمر؟ وما هي التدابير الموجودة لمنع تزييفها وما إلى ذلك؟)

- إن قانون جمهورية الصين الشعبية لمراقبة دخول الأجانب وخروجهم ينص بوضوح على أن الأجانب الذين يعتبرون قادرين على ارتكاب أعمال عنف أو أفعال إرهابية لن يُسمح لهم بدخول الأراضي الصينية. وينص هذا القانون أيضا على أن الأجانب الذين يزورون التأشيرات أو أوراق الاعتماد الأخرى، أو يعدلونها، أو ينتحلون شخصية حاملها، لن يُسمح لهم بدخول الصين أو مغادرتها وسيُجرى إخضاعهم للمساءلة بموجب القانون. ووفقا لهذه الأحكام، أنشأت الصين نظاما محسنا لمراقبة التأشيرات؛ وعملية طلب التأشيرة ومنحها بسيطة، لكنها دقيقة، وقد بُذل قدر كبير من الجهود لتعزيز تكنولوجيا مكافحة تزوير التأشيرات وأوراق الاعتماد. ويتعين على الأجانب الذين يدخلون الصين أن يطلبوا تأشيرة في المكاتب الممثلة لوزارة الخارجية أو في قنصليات أو مكاتب أخرى في الخارج تعترف الوزارة بها. ويجب أن يقدم طالبو التأشيرة الصينية جوازات سفر صحيحة لم تنته بعد فترة صلاحيتها ومعترف بها من طرف سلطات الحكومة المركزية، أو وثائق سفر أخرى صحيحة، عوضا عن جوازات السفر، مع وثائق هوية أخرى ذات صلة. ونظرا لحقيقة أن الإرهابيين يمكن أن يحصلوا عن طريق الخداع على تأشيرات صينية باستخدام وثائق مزورة، فإن إدارات الحكومة الصينية ذات الصلة لم تنفك منذ بعض الوقت تتعاون مع عدة بلدان أخرى في تبادل عينات لجوازات السفر ووثائق السفر الأخرى لأغراض المقارنة المرجعية. وفي الوقت ذاته لم تنفك الصين تستعمل العديد من تدابير مكافحة التزوير في التأشيرات ووثائق الاعتماد الأخرى التي تسلمها، وتستخدم طرائق متطورة للتحقق من الوثائق. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت السفارات والقنصليات الصينية، وكذلك الأجهزة المعنية بإصدار التأشيرات، تستعمل ورقا

لزجا معالجا بوسائل تكنولوجية متطورة لأغراض إصدار التأشيرات، وهو ورق أكثر قدرة على مقاومة محاولات التزوير وقد عزز بقدر مقابل فعالية عمليات التحقق من صحة الوثائق في نقاط عبور الحدود إلى داخل البلد.

وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أغلقت الصين حدودها مع أفغانستان فورا وكثفت عمليات المراقبة على حدودها مع باكستان والبلدان المجاورة في المنطقة. وقد أسست ضوابط صارمة لمراقبة الموانئ في المنطقة الشرقية، وعززت عمليات الرقابة على دخول البلد ومغادرته بغية منع دخول أي إرهابيين إقليم الصين. وإذا ما قدمت البلدان المعنية لسلطات الحكومة المركزية معلومات صحيحة مدعومة بحجج الإثبات، فإن الصين سترفض منح تأشيرات للأشخاص المشتبه في مشاركتهم في الإرهاب، وستخضع الحمولات والأشخاص المشبوهين إلى تفتيشات دقيقة لدى دخولهم الصين.

- وأقامت منطقة هنغ كنغ الإدارية الخاصة نظاما محوسبا متطورا قادرا على دعم إجراءات التفتيش في جميع نقاط الدخول على حدودها. ووفقا للقواعد التنظيمية التي تحكم جوازات سفر المنطقة الإدارية الخاصة، لا يجري إصدار جوازات سفر المنطقة الإدارية الخاصة إلا للمواطنين الصينيين، وللمقيمين بصفة قانونية في هنغ كنغ، ولحاملي وثائق هوية بصفة مقيمين دائمين في هنغ كنغ. ويتعين إجراء مقابلات شخصية مع طالبي جوازات السفر يتم أثناءها التحقق من هويتهم في ضوء وثائق تحديد هويتهم الشخصية. وجوازات سفر المنطقة الإدارية الخاصة وثائق ذات نوعية عالية يجري إعدادها في ظروف رقابة صارمة، وهي تتضمن العديد من العناصر الأمنية المتطورة والمعقدة. وبإمكان نظام الجوازات، في أي وقت من الليل والنهار، أن يقدم ردودا سريعة على الاستفسارات الرسمية بخصوص صحة جواز سفر معين. وللمنطقة الإدارية الخاصة، بالفعل، قوانين عديدة سارية تجرم تزوير وثائق السفر الصادرة بموجب القواعد التنظيمية التي تحكم دخول المنطقة؛ وتتمثل العقوبة القصوى المفروضة على مرتكبي هذه الجنايات في غرامة قدرها ١٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات هنغ كنغ والسجن لمدة ١٤ سنة.

وعملية إصدار بطاقة هوية هنغ كنغ دقيقة جدا هي أيضا. ويتعين على طالبي بطاقات الهوية تقديم وثائق تثبت أنهم يستوفون معايير تقديم الطلب. وإذا كان مقدم الطلب قد دخل إقليم المنطقة الإدارية الخاصة قادما من مكان آخر، فإن وثائق سفره يجب أن تُظهر أنه دخل هنغ كنغ بصورة قانونية. وتظهر على بطاقة الهوية البيانات الشخصية لحاملها وصورته وبصمة إبهام يده اليسرى، وهي تتضمن العديد من العناصر الأمنية لزيادة صعوبة

تزويرها إلى أقصى حد. وتحظر القواعد التنظيمية التي تحكم الوثائق الشخصية تعديل بطاقات الهوية بدون ترخيص قانوني؛ وتصدر ضد المخالفين أحكام بدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار من دولارات هنغ كنغ وبالسجن لمدة سنتين. ويجري تخزين بطاقات الهوية في نظم محوسبة من أجل الوصول إليها في أي وقت. ويحصل الموظفون المسؤولون عن فحص وثائق السفر على تدريب ممتاز ويجري تزويدهم بمعدات مطورة.

- وعلى نحو ما ذُكر آنفا، يخول قانون ماكاو منع أشخاص معينين من دخول المنطقة. وعلى سبيل المثال، سيُمنع من دخول ماكاو، وبدون استثناء، كل الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في قائمة الإرهابيين التي قدمتها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. وبإمكان مسؤولي الجمارك والهجرة الاطلاع على كل الوثائق التي أصدرتها الحكومة في هذا الصدد. وقد تم أيضا تحسين عملية إصدار وثيقة سفر ماكاو إلى أقصى حد؛ وهي تتألف من مراحل عديدة يتحمل المسؤولية عن كل واحدة منها شخص مختلف. وتحمل الوثيقة صورة صاحبها وبصمات أصابع يديه. وقد تم التصديق على نظام إصدار وثائق سفر ماكاو بموجب مقاييس ٩٠٠١:٢٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. ولماكاو أيضا وسائل تكنولوجية مطورة للتعرف على الوثائق المزورة.

الفقرة ٣ من المنطوق:

الفقرة الفرعية (أ) – التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وبخاصة ما يتعلق منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية؛ وبوثائق السفر المزورة أو المزيفة؛ والاتجار بالأسلحة أو المتفجرات أو المواد الحساسة؛ وباستخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الاتصالات؛ وبالتهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل؛

(ما هي الخطوات التي اتخذت لتكثيف تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها في المجالات المشار إليها في هذه الفقرة الفرعية؟)

- عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عززت الصين آلياتها وهياكلها لمكافحة الإرهاب؛ وتُعقد حاليا اجتماعات تنسيق متواترة يحضرها ممثلو وزارات الأمن العام، والأمن الوطني، والدفاع الوطني، والخارجية.
- وبقيادة وزارة الخارجية، أجرت الحكومة المركزية مناقشات مع الولايات المتحدة، وروسيا، والهند بشأن مكافحة الإرهاب، وستشرع في مبادلات بخصوص مكافحة الإرهاب مع أعضاء الاتحاد الأوروبي ومع بلدان عربية.

- وكما ذُكر آنفا، يمكن للصين أن تشرع في عمليات تبادل للمعلومات مع بلدان أخرى وفي تقديم المساعدة لتلك البلدان وفقا لتشريعها المحلي ولأحكام الاتفاقات الثنائية ذات الصلة مع تلك البلدان.

- وتتعاون كافة أجهزة إنفاذ القانون في هنغ كنغ، بما في ذلك الشرطة والجمارك ووكالة شؤون الهجرة، تعاونا وثيقا مع نظيراتها في الخارج بغية التمكن من تبادل مواد التنفيذ والمعلومات بشأن كل الأنشطة الإجرامية، في الوقت المناسب. وتتبادل الشرطة المعلومات مع شبكة إنتربول، في حين تشارك جمارك هنغ كنغ بنشاط في قناة تبادل المعلومات التي يتيحها مكتب الاتصال الإقليمي المعني بالمخابرات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التابع للمنظمة العالمية للجمارك.

- وكثيرا ما ترسل منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وفودا للمشاركة في المؤتمرات الدولية المعنية بإصدار وثائق السفر، ومراقبة دخول البلد، ومكافحة غسل الأموال، والإشراف على المصارف، وإنفاذ القانون، بغية تيسير تبادل المعلومات والخبرة مع العالم الخارجي. وللمنطقة الإدارية الخاصة علاقات غير رسمية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي تتبادل المعلومات معها بشأن سياسات مكافحة الإرهاب والمسائل القضائية. وفضلا عن ذلك، فبغية ممارسة رقابات محسنة على بعض الأصناف مزدوجة الاستخدام المرتبطة بأسلحة قادرة على إلحاق خسارات في الأرواح على نطاق واسع، أنشأت المنطقة الإدارية الخاصة فريقا عاملا بالاشتراك مع الحكومة المركزية. وقد تم في معرض الرد على أسئلة سابقة تناول التدابير ذات الصلة.

الفقرة الفرعية (ب) – تبادل المعلومات وفقا للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية؛

(ما هي الخطوات التي اتخذت لتبادل المعلومات والتعاون في المجالات المشار إليها في هذه الفقرة الفرعية؟)

- على نحو ما ذُكر آنفا، وضعت سلطات الحكومة المركزية، بالفعل، ترتيبات لتبادل المعلومات والمساعدة القضائية مع بلدان أخرى.

الفقرة الفرعية (ج) – التعاون، بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال؛

(ما هي الخطوات التي اتخذت للتعاون في المجالات المشار إليها في هذه الفقرة الفرعية؟)

- تم بالفعل تقديم وصف مفصل لذلك في الردود أعلاه.

الفقرة الفرعية (د) – الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(ما هي الأمور التي تعتزم حكومتكم القيام بها فيما يتعلق بالتوقيع و/أو بالتصديق على الاتفاقات والبروتوكولات المشار إليها في هذه الفقرة الفرعية؟)

- قدمت الصين حديثا إلى الأمم المتحدة صك انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لقمع تفجير القنابل الإرهابي، المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ووقعت أيضا الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وانضمت الصين إلى ١٠ اتفاقيات من بين الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب، وهي موقعة على إحدى تلك الاتفاقيات؛ وستنظر الصين في إمكانية التوقيع على كل اتفاقيات مكافحة الإرهاب في أقرب وقت مستطاع. وفضلا عن ذلك، أيدت الصين بفاعلية أعمال اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة بقرارها ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لصياغة اتفاقية بشأن قمع أفعال العنف النووي، واتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ولم تنفك تشارك بنشاط في أعمال تلك اللجنة.

الفقرة الفرعية (هـ) – التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب وقراري مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١)؛

(قدم أي معلومات ذات صلة بتنفيذ الاتفاقات والبروتوكولات والقرارات المشار إليها في هذه الفقرة الفرعية؟)

- لقد ورد أعلاه وصف الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ الصين للاتفاقيات الدولية المتصلة بالإرهاب. وتدابير مكافحة الإرهاب التي تقوم الصين حاليا بتنفيذها

والإجراءات ذات الصلة التي ستتخذها متوافقة مع قراري مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١).

الفقرة الفرعية (و) – اتخاذ التدابير المناسبة طبقا للأحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قبل منح مركز اللاجئ، بغية ضمان عدم قيام طالبي اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية أو تيسيرها أو الاشتراك في ارتكابها؛

(ما هو التشريع والإجراءات والآليات القائمة لكفالة أن طالبي اللجوء لم يشاركوا في أنشطة إرهابية قبل منحهم مركز اللاجئ؟ برجاء تقديم أمثلة عن أي حالات ذات صلة)

الفقرة الفرعية (ز) – كفالة عدم إساءة استعمال مرتكبي الأعمال الإرهابية أو منظميها أو من ييسرها لمركز اللاجئين، وفقا للقانون الدولي، وكفالة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم؛

(ما هي الإجراءات القائمة لمنع إساءة استغلال وضع اللاجئين من قِبل الإرهابيين؟ برجاء تقديم تفاصيل عن التشريعات و/أو الإجراءات الإدارية التي تمنع الادعاءات بوجود بواعث سياسية من أن تُقبل كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم. برجاء تقديم أمثلة عن أي حالة ذات صلة.)

- فيما يتعلق بمسألة منح مركز اللاجئ المشارة في الفقرتين الفرعيتين (و) و (ز)، لم تنفك الصين تقوم، على نحو متسق وحازم، بتنفيذ أحكام الاتفاقية المتصلة بمركز اللاجئين المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١ وبروتوكولها المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧.